منظمة العمل العربية

المنتدى العربى للتشغيل
((بيروت ، 19 – 21 / 10 / 2009))

ورقة عمل حول
تشغيل الشباب العربى فى زمن الأزمة

إعـــداد
منظمة العمل العربية

الأوراق المعدة من قبل منظمة العمل العربية

والمقدمة للمنتدى العربى للتشغيل

(بيروت ، 19 – 21 / 10 / 2009)

تنظم بصورة مشتركة منظمتا العمل العربية والدولية ، المنتدى العربى للتشغيل (بيروت ، 19 – 2009/10/21) .

وقد أعدت منظمة العمل العربية أربع أوراق عمل تقدم إلى المنتدى فى مجموعات العمل المناسبة . وقام بإعداد هذه الأوراق مجموعة من الخبراء العرب المشهود لهم بالخبرة فى مجالهم .

وهذه واحدة من الأوراق المذكورة وقائمتها كما يلى :

1- تشغيل الشباب العربى فى زمن الأزمة (إعداد د . بيان حرب) .

2- انعكاسات الأزمة العالمية على البطالة والتشغيل فى البلدان العربية (إعداد د . حسين الديماسى) .

3- دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى تخفيف أزمة البطالة (إعداد د . إيهاب مقابلة).

4- دور منظمة العمل العربية فى حماية المرأة العاملة (إعداد أ . خليل أبو خرمه) .

واختيار هذه الموضوعات جاء متوافقا مع أهداف المنتدى الذى يركز على دعم التشغيل كاستجابة إيجابية لتبعات الأزمة العالمية على التشغيل والبطالة . كما تأتى موضوعات هذه الأوراق متوافقة مع نتائج اجتماع القمة العربى فى الكويت الذى اختص فقط بالجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية . وقد تضمنت نتائج تلك القمة من إعلان وبرنامج عمل وقرارات عناية خاصة بالتشغيل واستندت فى ذلك على إعلان الدوحة الذى نتج عن المنتدى العربى للتنمية والتشغيل والذى نظمته منظمة العمل العربية بالتعاون مع حكومة قطر (نوفمبر 2008) .

وقد أقرت قمة الكويت اعتماد عقد عربى للتشغيل (2010 – 2020) يتحقق خلاله تخفيض معدلات البطالة ونسبة الفقراء المشتغلين إلى النصف . وتنزاد الإنتاجية بـ 10% ويتم تطوير إعداد القوى العاملة لتناسب احتياجات أسواق العمل . كما يتم فيه تشجيع تنقل الأيدى العاملة فيما بين البلدان العربية وتيسير الاستثمارات البينية والدعم العربى المالى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

كما تضمنت نتائج القمة عناية خاصة بالشباب العربى والمرأة العربية وعلى مستوى الاقتصاد الكلى حدد عام 2015 لتحقيق منطقة جمركية عربية واحدة وعام 2020 لتحقيق سوق اقتصادية عربية واحدة .

وهناك صور توافق عديدة بين نتائج قمة الكويت (يناير 2009) ومحتوى الميثاق العالمى من أجل التشغيل كاستجابة للأزمة الذى أقر بعد ذلك بنصف سنة (يونيو 2009) .

وهناك صور تطابق وتكامل بين جهود كل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وفرص تعاون أوثق وأعمق لتنفيذ برنامج عربى مشترك يساعد على تنفيذ الالتزامات التى أقرتها القمة العربية فى الكويت وما جاء فى الميثاق العالمى من أجل التشغيل الذى أقر بالاجماع فى منظمة العمل الدولية ولقى دعما دوليا واسعا .

▫ ▫ ▫

فارس
ط/ محمد

المحتويات

رقم	الموضوع	صفحة
1	مقدمة	3
2	السكان في الدول العربية	4
3	حجم القوى العاملة في البلدان العربية	6
4	واقع التعليم والتدريب المهني والتقني	10
5	إشكاليات الوضع الراهن - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - واقع البطالة في البلدان العربية وأسبابها الإضافية	14
6	اجراءات في اتجاه الحل	20
7	المقترحات والتوصيات	28
8	خاتمة	29

تشغيل الشباب العربي في زمن الأزمة

1- مقدمة : المستقبل هو شباب الوطن. إنهم رافعو رايته وبناة اقتصاده وعماد مقوماته، وهم الذين سوف يواجهون التحديات على أرض الواقع وهم المعنيون بإيجاد السبل التي تضمن استمرار التنمية والبناء والاستقرار .

وللنجاح في صنع هذا المستقبل لابد من توفر المقومات لإنشاء الأعمال والمشاريع في زمن التغيرات والمستجدات المستمرة .حيث التخصص في زمن التخصص، والمهنيّة في زمن المهنيّة، والتقنية في زمن التقنية تأتي في مقدمة هذه المقومات التي تحدد نوعية ومستوى هذا التميز .

الزمن الحالي باختصار هو زمن الأفكار العظيمة القادرة على صناعة المشاريع المميزة . فكيف لجيل الشباب التعامل مع جملة المتغيرات والتحديات الراهنة والتي تحتاج الى كوادرخلاقة مبدعة قادرة على صنع التغييرفي زمن التغير؟

لاشك بأن السلاح الأكثر مضياً في هذا الإتجاه هو إمتلاك ناصية التعليم والتدريب والتأهيل بما يلائم متطلبات العصر الراهن بما فيه من أزمات وظروف مستجدة . إن التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وتطوير مناخ الاستثمار وتحسين البنية التحتية والاهتمام بإصلاح التشريعات والأنظمة وتمتين الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتعرف إلى آراء الناس تشكل الأساس الذي تبنى عليه الآمال بالمستقبل الواعد للجميع .

يعاني الواقع العربي جملة من العوامل التي تشكل كوابح تعيق التنمية والتطوير الإقتصادي والإجتماعي وفي مقدمة هذه العوامل تأتي البطالة والنمو السكاني وضعف معدلات النمو وشح الإستثمارات ..... وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لترخي بظلالها على هذا الواقع وتجعله أكثر قتامتا.

وعلى الرغم من الفروقات في الواقع الإقتصادي بين الدول العربية ,إلا أن هناك شؤون مشتركة تحتاج الى رؤيا متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من وطأة الأزمة الحالية وبخاصة فيما يتعلق بالشباب العربي .

وتأكيدا لاعتبار التنمية الاجتماعية بكل عناصرها وعلى رأسها التعليم عاملا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية الشاملة فقد تداعى العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية **والمؤسسات**

المالية العربية والدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم أضرارها وما يتوجب إتباعه من سياسيات نقدية وماليه تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية في زيادة الاستثمارات البينية ودعم الاقتصادي الحقيقي للدول العربية .

إن التعليم لا يسهم في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية وحسب بل إنه يمثل الركيزة الأساسية في خلق قوة عمل مدربة تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل، ولقد برز اهتمام القادة العرب بإصلاح التعليم خلال القمم العربية التي عُقدت خلال الفترة الأخيرة، حيث جعلوا هذا الأمر في صدارة أعمالهم، إذ أشاروا إلى هذا الموضوع في قمة تونس 2004 عندما أكدوا ضرورة الإصلاح الشامل على جميع الصعد، بما فيها الصعيد التعليمي. وفي قمة الجزائر 2005، أجمع القادة على توفير التعليم الجيد وإلزاميته .أما قمة الخرطوم 2006، فقد طالبت بتغيير جذري في نوع التعليم وسياساته ,كما جاءت الصورة أكثر وضوحاً ضمن توصيات قمة الكويت لعام 2009 في اتجاه " **تطوير التربية والتعليم لمواكبة التطورات المتسارعة في العلم والتقنية، والارتقاء بالمؤسسات التعليمية، وتأهيلها بما يكفل أداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار. ودعم تنفيذ خطة تطوير التعليم والبحث العلمي المعتمدة من قمتي الخرطوم 2006 ودمشق 2008، والاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته، وتيسير الوصول إلى المعرفة، وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية، وتوطين التقنية الحديثة، وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم.**"

يبقى على الشباب العربي مسؤولية تاريخية في النهضة بمقدرات مجتمعاتهم والعمل على تنميتها وتطويرها بما يمتلكون من قدرات ومهارات علمية وعملية لقيادة مجتمعاتهم نحو مصافي الأمم والبناء على تراث زوَد العالم في مرحلة ما من مراحل تاريخه بالكثير الكثير من علومه وتراثه .

2- السكان في الدول العربية.

بلغ مجموع سكان العالم العربي 319.4 مليون نسمة في عام 2006، منهم 118.4 مليون نسمة في الدول العربية في آسيا و201 مليون نسمة في الدول العربية في أفريقيا. وشكل سكان الدول العربية الأفريقية ما نسبته 62.9%، في حين شكل السكان في الدول العربية في آسيا النسبة المتبقية (37.1%). ويبين الجدول (1) عدد السكان في كل من الدول العربية ومعدلات النمو .

ملحق (8/2) : عدد السكان في الدول العربية
(1990 و 1995 و 2000-2007)

(ألف نسمة)

	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	* 2007	معدل النمو (%) 2007-2006	متوسط معدل النمو السنوي (%) 1995-1985	متوسط معدل النمو السنوي (%) 2007-1995
مجموع الدول العربية	218,239	247,015	278,228	284,503	291,120	297,533	304,260	311,471	318,511	326,112	2.39	2.55	2.34
الأردن	3,468	4,264	4,857	4,978	5,098	5,230	5,359	5,478	5,600	5,723	2.20	4.68	2.43
الإمارات (1)	1,773	2,411	2,995	3,187	3,349	3,551	3,671	4,106	4,329	4,543	7.42	5.75	5.42
البحرين	503	587	638	655	672	693	708	727	746	765	2.63	3.40	2.24
تونس	8,154	8,958	9,564	9,674	9,782	9,840	9,932	10,029	10,136	10,238	1.11	2.12	1.12
الجزائر	25,022	28,060	30,416	30,879	31,357	31,848	32,364	32,906	33,481	34,054	1.71	2.53	1.63
جيبوتي	520	580	680	701	722	745	768	792	817	842	3.12	3.04	3.16
السعودية	15,187	18,136	20,378	20,907	21,442	21,983	22,563	23,118	23,678	24,256	2.44	3.55	2.45
السودان	23,436	27,175	31,081	31,912	32,770	33,649	34,510	35,397	36,297	37,225	2.56	2.99	2.66
سورية	12,116	14,185	16,320	16,720	17,130	17,550	17,921	18,269	18,701	19,104	2.15	3.29	2.51
الصومال	8,680	9,130	9,596	9,691	9,787	9,885	9,983	10,082	10,183	10,284	1.00	1.50	1.00
العراق	17,890	20,536	24,086	24,813	25,555	26,340	27,138	27,969	28,808	29,681	3.03	2.80	3.12
عمان (2)	1,625	2,131	2,402	2,478	2,538	2,341	2,416	2,509	2,577	2,743	6.44	4.17	2.13
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	418	489	617	649	682	718	756	796	838	882	5.29	3.23	5.04
الكويت (3)	2,141	1,881	2,228	2,243	2,353	2,484	2,645	2,367	3,092	3,328	9.04	0.90	4.87
لبنان	2,550	3,500	3,765	3,798	3,817	3,844	3,867	3,892	3,917	3,942	0.64	2.74	1.00
ليبيا	4,229	4,812	5,640	5,842	6,021	6,221	6,420	6,629	6,843	7,065	3.24	2.57	3.25
مصر	51,510	56,090	63,305	64,652	65,986	67,313	68,648	69,997	71,348	72,774	2.00	1.88	2.19
المغرب	24,177	26,386	28,705	29,170	29,631	30,105	30,584	31,072	31,567	32,070	1.59	1.93	1.64
موريتانيا	1,980	2,283	2,645	2,711	2,777	2,839	2,912	2,981	3,054	3,128	2.42	2.58	2.66
اليمن	12,860	15,421	18,310	18,863	19,631	20,357	21,104	21,868	22,650	23,465	3.60	3.18	3.56

* تقديرات أولية.

1) بيانات الإمارات لعام 2005 تمثل النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي تم في عام 2005.

2) بيانات عمان لعام 2003 تمثل بيانات التعداد الذي تم في عام 2003.

3) بيانات السكان في منتصف العام.

المصدر: مصادر وطنية ودولية مختلفة.

الجدول رقم (1) السكان في الدول العربية ومعدلات النمو. المصدر :إحصائيات منظمة العمل العربية .

وقد بلغ حجم السكان في جميع البلدان العربية (22 بلداً) لسنة (2008) قرابة 338.4 مليون . ويبلغ معدل نمو السكان خلال هذا العقد حوالي 2% سنوياً بعد أن كان 2.4% في العقد الماضي وسوف يقارب حجم السكان قرابة 600 مليون عام 2050 .

هذه الزيادة لا شك بأنها سوف تطرح تحديا كبيرا في العقدين القادمين، ويتمثل هذا التحدي في ارتفاع نسبة الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومن المقدر ان يرتفع حجم قوة العمل العربية ليصل إلى 146 مليون فرد في عام 2020، الأمر الذي سيشكل ضغطا على الاقتصاد في الدول العربية، ذلك للتفاوت بين فرص العمل المستحدثة وعدد الداخلين الجدد في اسواق العمل ناهيك عن نسبة البطالة الموجودة أصلاً.

أما متوسط نسبة الشباب الى اجمالي السكان فقد بلغت في الدول العربية 20.66 %، وهناك 9 دول عربية تقل فيها نسبة السكان عن متوسط المنطقة العربية من بينها مملكة البحرين 15.0%، ودولة الإمارات العربية المتحدة 16.16% والمملكة العربية السعودية 18.15% والكويت 19.57%، وقد يعود هذا الى أن معظم العمالة الوافدة هم من فئات عمرية أكبر *(10)*

3- حجم القوى العاملة في البلدان العربية .

- تشير المعطيات إلى ***وجود 204 ملايين في سن العمل*** حالياً في جميع البلدان العربية . غير أن من يعمل والقادر على العمل أو يبحث عنه أقل من ذلك بكثير . وهؤلاء تتشكل منهم القوى العاملة العربية . ***وتقديرات حجم القوى العاملة لعام2008 يقارب 125 مليونا*** . ويتزايد خلال هذا العقد عدد البلدان التي يدخل سكانها في المرحلة الثالثة من التطور الديموغرافى. وهى المرحلة التى يعتبرها علماء السكان هبة ديموغرافية . حيث تزيد فيها نسبة السكان فى سن العمل وتقل نسبة الأطفال ولا تكون فئة كبار السن قد نمت كثيراً.

وفي هذه المرحلة تقل نسبة المعتمدين على القوي العاملة من أطفال وكبار السن فتقل التزامات التعليم والصحة والإعالة وتزيد نسبة المنتجين . وزيادة نسبة المنتجين هذه تمثل فرصة للنمو لكنها تمثل تحديا أكبر في مجال التشغيل إذ يتحتم إيجاد فرص عمل أكثر للقوى العاملة النامية بسرعة . وهي ظاهرة تميز هذا العقد في تاريخ السكان كله .

إن معدلات نمو القوى العاملة خلال هذا العقد ترتفع لحدود 3.1% سنوياً في أقل تقدير بالرغم من أن معدل نمو السكان هو 2% فقط بل إن نمو القوى العاملة سوف يكون أسرع من نمو السكان في سن العمل . وذلك لزيادة معدلات نمو القوى العاملة من الإناث فهذه تنمو بنسبة

تفوق 4% سنوياً ويعني ذلك وجوب استحداث 3.9 مليون وظيفة جديدة سنوياً خلال هذا العقد والتي تهدف الى عدم تردي مستويات البطالة الحالية وليس القضاء عليها حيث يعتبر هذا الهدف غاية يصعب إدراكها خاصة في المدى المنظور . *(15)*

- **توزع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي .**

تشير البيانات المتاحة لعام 2006 إلى أن حوالي 55,8 % من إجمالي العمالة العربية يتركزون في قطاع الخدمات، وتتوزع باقي نسبة العمالة في قطاعي الزراعة 27,7% والصناعة16,5% .(وتشير البيانات المتاحة للفترة 1995 -2006 إلى أن نسبة العمالة العربية في قطاعي الزراعة والصناعة سجلت تراجعاً ملحوظاً ومطرداً خلال السنوات العشر الماضية، إذ انخفضت في قطاع الزراعة من حوالي 33,6% عام 1995 إلى حوالي27,7 % عام 2006 ، في حين انخفضت في قطاع الصناعة من حوالي 19,1 % عام 1995 إلى حوالي 16,5% عام 2006 ، بينما ارتفعت بشكل مطرد في قطاع الخدمات ليصبح المشغل الأكبر للعمالة. ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل أهمها التطور في تقنيات الإنتاج، ومحدودية الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة،والتوسع في قطاع الخدمات.

من جانبه يتباين التوزيع النسبي للعاملين في الدول العربية في أفريقيا عن التوزيع للعاملين في الدول العربية في آسيا، مما يشير إلى اختلاف التركيب الاقتصادي بين مجموعتي الدول.جدول (2) ففي حين كان نشاط الخدمات الاجتماعية هو القطاع الاقتصادي الأكثر جذبا للعمالة في الدول العربية في قارة آسيا، يلاحظ تنوع الأنشطة الجاذبة للعمالة من دولة لأخرى في قارة أفريقيا . وبالتالي فإن القطاع الزراعي في معظم الدول العربية في قارة افريقيا ما زال يشكل الرافد الأساسي للاقتصاد في تلك الدول.*(6)*

ملحق (15/2) : العمالة في الدول العربية

الجدول رقم (2) العمالة في الدول العربية . المصدر :إحصائيات منظمة العمل العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		القوة العاملة (معدل النمو السنوي) (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) من مجموع القوة العاملة (%)			نسبة الأطفال الذين يعملون (%) (بين 5-14 سنة)			النسبة المئوية للقوى العاملة					
							ذكور	إناث	جملة	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1995	2006	2006-1995	1970	1980	2006	2006-1999			1995	2006	1995	2006	1995	2006
مجموع الدول العربية	35.0	38.4	3.2	24.9	26.0	31.2				33.6	27.7	19.1	16.5	47.1	55.8
الأردن	28.1	41.3	6.1	14.0	14.7	27.8	...	...	...	13.0	7.8	9.4	6.6	77.6	85.6
الإمارات	55.6	66.8	7.0	4.0	5.1	13.9	...	...	...	6.2	4.0	15.0	9.5	77.8	86.5
البحرين	45.5	49.2	2.9	5.0	10.9	24.8	5.0	3.0	5.0	1.5	1.1	29.9	24.9	68.6	74.0
تونس	25.1	29.7	2.7	24.0	28.9	35.2	...	...	...	26.5	18.5	30.2	32.4	43.3	49.1
الجزائر	30.3	37.8	3.3	19.0	21.4	32.7	5.0	4.0	5.0	25.4	20.7	23.0	18.0	51.6	61.3
جيبوتي	49.1	44.6	2.2	49.4	50.3	48.6	8.0	8.0	8.0	80.4	75.8	2.9	7.5	16.7	16.7
السعودية	34.9	37.0	3.1	5.0	7.6	22.4	...	...	...	13.9	7.0	12.8	7.8	73.3	85.2
السودان	39.7	39.3	2.5	26.0	26.9	32.5	14.0	12.0	13.0	65.4	56.4	9.8	7.9	24.8	35.7
سورية	30.8	37.2	4.3	21.0	23.5	30.1	5.0	3.0	4.0	30.5	23.7	30.8	22.7	38.7	53.6
الصومال	34.9	47.9	3.9	43.9	43.4	46.3	45.0	54.0	49.0	...	...	...	...	...	...
العراق	26.0	26.8	3.4	16.6	17.3	22.6	12.0	9.0	11.0	12.8	8.4	24.6	19.8	62.6	71.8
عمان	36.2	44.1	3.6	6.0	6.2	22.4	...	...	...	41.2	29.9	12.6	7.9	46.2	62.2
فلسطين	...	...	...	...	...	14.1	...	...	17.0	...	...	...	...	...	...
قطر	59.3	41.9	1.8	4.0	5.7	19.6	...	...	...	1.7	1.1	8.1	12.3	90.2	86.6
الكويت	55.9 [1]61.5	[2]5.7		8.0	13.1	[3]25.2	...	...	...	[2]1.8	1.8	7.4	[2]14.0	90.8	[3]84.2
لبنان	30.2	38.1	3.2	18.0	22.6	32.4	8.0	6.0	7.0	5.2	2.5	35.2	29.1	59.6	68.4
ليبيا	31.4	29.9	2.8	16.0	18.6	26.8	...	...	...	8.1	4.3	21.2	20.2	70.7	75.5
مصر	37.9	40.8	2.7	24.0	26.5	33.8	8.0	5.0	7.0	37.0	30.0	24.0	21.1	39.0	48.9
المغرب	39.4	43.1	2.5	29.0	33.5	37.6	13.0	9.0	11.0	40.2	35.7	21.6	19.4	38.2	44.9
موريتانيا	45.5	53.6	4.2	46.0	45.0	46.6	5.0	3.0	4.0	54.1	44.0	5.3	4.2	40.6	51.8
اليمن	29.9	30.6	3.8	25.0	32.5	30.9	13.0	12.0	11.0	55.3	43.6	11.4	7.7	33.3	48.7

- توزيع القوة العاملة حسب القطاعات لعام 2006 تقديري

(1) البيانات لعام 2007 .

المصدر : المدى (3/3) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد متفرقة ، مصادر وطنية ، مؤتمرات التنمية الدولية ، البنك الدولي ، قاعدة معلومات البنك ، 2007 ، الكتاب السنوي للإنتاج والعدد 50 لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1999 ، وقاعدة معلومات المنظمة 2005 ، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الإجتماعية ، العدد الخامس الإسكوا ، 2002 ، اليونيسيف ، قاعدة المعلومات ، يناير 2006

بشكل عام تشير المعطيات إلى أن القطاع الزراعي وقطاع الخدمات الاجتماعية والمجتمعية (الذي يمثل في معظمه قطاعا حكوميا) هما القطاعان الرئيسان لتشغيل العمالة في الدول العربية. ويتباين توزيع المشتغلين بحسب النشاط الاقتصادي بين مجموعتي الدول العربية في قارتي آسيا وأفريقيا تباينا ملحوظا، مما يشير إلى تباين في هيكل الاقتصاد بين المجموعتين. ففي حين يتركز 10.5% من المشتغلين في الدول العربية الآسيوية في القطاع الزراعي، يتركز حوالي 39% من المشتغلين في الدول العربية في أفريقيا في ذلك القطاع. كما يشكل المشتغلون في قطاع الخدمات الاجتماعية والمجتمعية في الدول العربية في آسيا النسبة الأكبر من مجموع المشتغلين أو ما يقرب من 41%، وهي نسبة تقارب ضعف نسبتهم في الدول العربية في أفريقيا. ولا شك أن هذا التباين في توزع المشتغلين على الأنشطة الاقتصادية، يعكس بشكل واضح تباين التركيب الاقتصادي للدول العربية في القارتين، *(6)* كما يشير أيضا إلى أمرين هما:

- أن الزراعة لا تزال نشاطا مهيمنا مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في الدول العربية في أفريقيا،

- أن القطاع الحكومي لا يزال هو القطاع المهيمن على التشغيل في الدول العربية في آسيا.

انطلاقاً من هذه المقدمة لابد من التساؤل عن واقع الشباب العربي وما هي الآفاق المستقبلية المنتظرة في زمن الأزمات .

4- واقع التعليم والتدريب المهني والتقني .

أولاً- التعليم العالي :

في عصر التكنولوجيا المتطورة وثورة الإتصالات وإقتصاد المعرفة والإنتاج المؤتمت وإنحسار جغرافيا المسافات , لاشك بأن الرهان الأول والأساس يرتكز على وجود الإنسان المؤهل والمتعلم والذي يمكن له أن يتعامل مع تكنولوجيا العصربل يمكن له أن يصبح جزءَ منها ليتفاعل معها ويتطور بتطورها .

تشير الإحصاءات الى تحسن معدلات القيد في عدد كبير من الدول العربية في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي، وتفاوتت بشكل كبير في مرحلة التعليم العالي .ومازالت معدلات الأمية في الدول العربية مرتفعة، حيث يقدر متوسطها بحوالي30%، خاصة بين الإناث البالغات، رغم التقدم المسجل في فجوة النوع الاجتماعي في التعليم، وتحسن مؤشر دليل المساواة بين الجنسين في مختلف مستويات التعليم.

إلا أن المسألة الحيوية هنا والتي تلعب دوراً مباشراً في تحديد مستوى إنتاجية العمل هي جملة المهارات المدربة والخبرات التقنية المتواجدة في سوق العمل والتي هي نتاج النظام التعليمي المعتمد والذي يفترض أن يفرز الكوادر البشرية الملائمة والمطلوبة لأماكن العمل الشاغرة في السوق المحلي . فما هو هذا الواقع ؟

بلغ متوسط الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي لعام 2005 في المنطقة العربية 21% (21% ذكور، 21% إناث)، وقد زاد معدل الالتحاق على 21% في كل من لبنان 51% وفي الأردن 39% ، والبحرين 36% ، وفي مصر 34% ، وفي تونس 30% ، وفي السعودية 28%. ويعزى إنخفاض معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن الطلاب من هذه الفئة العمرية يلتحقون في مؤسسات التعليم العالي في الخارج. وفي الواقع الراهن يبين لنا الجدول التالي صورة عن معدلات الإلتحاق في التعليم بمراحله المتعددة .**الجدول (3)**

ملحق (10/2) : معدلات القيد في مراحل التعليم
(أ) معدل القيد الإجمالي

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية						المرحلة العليا					
	1990			2005			1990			2005			1990			2005		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
الأردن	98.2	97.9	98.1	(1) 97.9	(1) 98.6	(1) 98.2	48.9	45.6	44.6	(1) 86.9	(1) 88.2	(1) 87.4	...	...	...	(1) 33.5	(1) 41.2	(1) 29.3
الإمارات	103.8	102.8	103.3	84.5	82.0	83.2	63.0	71.6	67.0	85.9	85.6	85.8	5.0	15.0	9.2	21.0	52.0	(2) 35.0
البحرين	110.0	110.1	110.0	94.8	105.9	104.4	98.1	101.5	99.7	95.9	101.6	98.6	15.0	21.0	12.3	22.2	49.5	35.5
تونس	113.3	106.6	119.5	(1) 111.7	(1) 109.0	(1) 120.9	50.0	38.5	44.9	(1) 95.0	(1) 81.0	(1) 78.0	7.6	7.6	8.5	14.3	(2) 33.1	(2) 28.6
الجزائر	106.0	101.6	108.4	107.4	111.8	109.2	67.3	54.1	60.8	90.2	85.1	83.1	(1) 15.0	(1) 8.0	(1) 12.0	17.3	23.6	20.8
جيبوتي	44.2	31.6	44.6	34.1	40.1	37.1	14.4	9.4	11.9	28.7	19.0	23.9	(1) 0.2	(1) 0.1	(1) 0.1	2.6	1.9	2.3
السعودية	90.6	(2) 108.6	(2) 114.1	90.9	90.7	90.8	(2) 39.9	(2) 69.3	(2) 74.6	89.2	85.8	87.6	(2) 18.2	(2) 14.2	(2) 14.2	23.2	34.0	28.3
الصومال	44.5	45.2	60.3	56.2	52.4	54.2	26.9	21.1	24.0	35.3	38.1	36.2	3.0	3.0	3.0	(1) 7.1	(2) 6.6	(2) 6.0
سورية	127.1	102.2	114.2	124.3	124.3	124.3	59.8	43.7	51.9	69.5	65.9	67.6	22.0	14.0	18.2	...	...	(2) 6.8
الصومال	...	7.2	13.9	...	...	...	8.3	4.4	6.4	...	...	...	...	...	2.9	...	...	...
العراق	103.3	101.8	120.3	88.9	98.5	93.7	57.1	36.4	47.0	55.5	55.5	44.7	...	...	22.6	11.4	19.2	15.4
عمان	84.3	83.8	90.3	84.6	84.5	84.5	51.2	40.1	45.7	85.0	85.1	87.1	4.0	4.0	4.0	13.3	16.2	14.7
فلسطين	...	...	...	88.3	88.5	88.4	...	...	...	96.2	102.5	95.3	...	...	...	37.2	38.6	37.7
قطر	94.0	97.3	106.5	105.5	105.7	105.7	77.1	84.5	80.7	101.1	98.8	100.0	15.0	27.0	16.5	13.0	33.8	19.1
الكويت	58.7	60.2	61.3	97.0	97.3	97.2	43.3	42.5	42.9	92.3	97.8	94.5	(2) 9.0	(2) 16.5	(2) 12.0	11.3	24.7	17.6
لبنان	111.9	120.2	122.7	104.5	105.3	104.8	76.5	72.9	74.7	85.2	95.2	89.1	(2) 36.0	(2) 28.6	(2) 29.0	47.2	54.2	50.7
ليبيا	101.7	125.2	108.5	106.3	107.3	106.8	84.7	87.3	86.0	(2) 102.6	(2) 108.0	(2) 105.0	(2) 18.0	(2) 15.0	(2) 17.0	(2) 58.9	(2) 81.0	(2) 58.0
مصر	85.5	93.8	107.4	(1) 98.3	(1) 102.8	(1) 100.7	83.8	68.0	76.2	(2) 86.8	(2) 84.2	(2) 87.1	26.0	13.0	15.8	...	...	(2) 22.6
المغرب	54.5	50.9	79.0	59.1	105.9	81.8	46.6	29.7	35.5	55.8	45.8	49.3	13.0	8.3	10.6	12.2	10.5	11.7
موريتانيا	41.3	48.7	53.9	63.5	93.3	78.5	18.6	8.7	13.7	22.3	18.9	20.5	5.6	2.3	3.8	4.8	3.6	3.1
اليمن	33.7	58.3	82.7	22.2	97.5	59.8	34.5	19.5	27.0	64.2	36.5	47.7	7.0	2.0	4.1	13.5	5.1	9.4

- تعرف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الرسمي في تلك المرحلة.

(1) البيانات لعام 2004. (2) البيانات لعام 2003. (3) البيانات لعام 1998. (4) البيانات لعام 1992. (5) البيانات لعام 1999.

المصدر: مسارات رئيسية - اليونسكو، "المكتب الإحصائي الدولي" 1999، وقاعدة معلومات اليونسكو - يناير 2008 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية" أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك - يناير 2008 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية" 2005.

جدول (3)معدلات القيد في مراحل التعليم في الدول العربية
المصدر :إحصائيات منظمة العمل العربية

إلا أنّه بالرغم من التطور السريع لعدد المسجلين بالتعليم العالي، لم يتطور بالسرعة نفسها عدد المسجلين في الاختصاصات العلمية والهندسية والتكنولوجية حيث يقدر عدد الطلاّب في هذه الاختصاصات في المعدل العام بـ 28 % من مجموع المسجّلين، وهي نسبة أقلّ بكثير ممّا يلاحظ في عدد من البلدان الآسيوية الصاعدة، حيث تبلغ النسبة في المعدّل العام 50 % تقريبا .

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه النسبة تحسّنت بشكل ملحوظ: على المستوى القطري، *(7)* حيث بلغت أكثر من ثلث روّاد الجامعة في بعض البلدان. مثل: الأردن (42.8 %)، والجزائر (40.2 %)، والكويت (36.2 %)، وليبيا (35.8 %)، وتونس (35 %)، والسودان (35 %)، وسوريا،(33.6 %)، وفلسطين (31.7 %)، ولبنان (31.4 %).

ثانياً - التعليم والتدريب المهني والتقني:

آ - التعليم والتدريب المهني والتقني النظامي :

يقوم واقع التعليم والتدريب المهني والتقني النظامي في الدول العربية في المستويات الآتية:

- التعليم التقني: يلتحق في هذا المستوى من التعليم من أنهى بنجاح مرحلة التعليم الثانوي بفرعيها الأكاديمي والمهني، ومدة الدراسة في الغالب سنتان، ويلتحق الخريج إما في سوق العمل بفئة مستوى الفني (التقني) أو في التعليم الجامعي وفقا لشروط ومعايير محددة.

- التعليم المهني: يلتحق في هذا النوع من التعليم من أنهى بنجاح مرحلة التعليم الأساسي. وتتراوح مدة الدراسة في العادة بين سنتين وثلاث سنوات تنتهي في معظم الأحيان باختبارات تقييمية على المستوى القطري. ويلتحق الخريج إما في سوق العمل بفئة مستوى العامل الماهر أو في التعليم العالي (التقني أو الجامعي) وفقاً لشروط ومعايير محددة.
- التدريب المهني (التعليم التطبيقي): يلتحق في برامج التدريب المهني النظامي، ومنها برامج التلمذة المهنية أو التدريب المشترك أو التدريب بالتبادل، من أنهى مرحلة التعليم الأساسي، ومدة التدريب سنتان في المتوسط، وينخرط الخريج في سوق العمل ضمن فئة مستوى العامل الماهر.

ب. التدريب المهني غير النظامي:

إضافة إلى برامج التدريب المهني النظامي هناك برامج تدريب قصيرة ، تتمتع بدرجة من المرونة، وتهدف إلى إعداد الملتحقين فيها وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل في فئة مستوى العامل محدود المهارات أو رفع كفاءة العاملين الممارسين، أو الراغبين بتغيير أعمالهم، وغيرهم.

جـ. التدريب المستمر: يتوافر في بعض الدول العربية منظومة محدودة من حيث الحجم توفر برامج لبناء قدرات القوى العاملة إلا أنها ليست كافية لمتابعة الخبرات والمعارف العملية المتجددة .

وفي الواقع العملي تتوفر حالياً مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تطوير نظم التعليم التقني والتدريب المهني في القطاع العام أو بمساهمة من مؤسسات القطاع الخاص حيث هناك مجموعة من التجارب الناجحة والتي تعتبر استجابة لمتطلبات سوق العمل في البلدان العربية والتي تتفاوت من حيث شموليتها ومن الأمثلة على هذه التجارب *(15)*

- التعليم التطبيقي والتدريب في الكويت والذي يعتمد على أسلوب حديث لتطوير المناهج الدراسية، يعرف ب" داكوم" ويعتبر مجال بحث وتطوير النفط مثالاً ناجحاً لاستخدام هذا الإسلوب(DACUM).

- التعليم التقني والتدريب المهني " في اليمن، حيث أقدمت الدولة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية على عمل إصلاح جذري في النظام المذكور منذ عام 1997 ، وتركزت الجهود على توسيع قدرات مؤسسات التدريب المختلفة، كما تمّ تأسيس صندوق تطوير المهارات الذي يدعم التدريب في الشركات المساهمة فيه

- التعليم التقني والتدريب المهني في البحرين : تم تأسيس عدة هيئات ومجالس لتتولى مسؤولية تقديم خدمات متطورة، منها على سبيل المثال لجنة تطوير التعليم التقني الثانوي عام) 1996 (، وفريق العمل المسؤول عن التعليم التقني والتدريب المهني عام 2003 .

- التعليم التقني والتدريب المهني في تونس : تم إنشاء مؤسسات من شأنها أن تعزيز دور" التعليم التقني والتدريب المهني "في التشغيل،كما قامت بإصدار تشريعات بفرض ضريبة على الشركات تخصص حصيلتها لدعم التدريب المهني، والتدريب على المهن وفقاً لعقود تدريب، وتدريب مهني للنساء في المناطق الريفية .

- وفي الأردن أنشأت مؤسسة التدريب المهني 35 مركزاً للإعداد المهني وتدريب المدربين . وتتعاون المؤسسة مع الجهات الدولية في مجالات المعونة الفنية والخبرة والمعدات والأبحاث .

بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمد عدد من الدول العربية برامج جديدة مثل" النظام المزدوج والبرامج المشتركة بين القطاعين الخاص والعام؛ وتدريب الطلبة ومساعدتهم في تكوين نماذج شركات فرضية .

- ويعتبر القطاع العام في الدول العربية المزوّد الرئيسي لجميع أنواع ومستويات التعليم التقني والتدريب المهني، باستثناء لبنان حيث تقع هذه المسؤولية على القطاع الخاص . وتجدر الإشارة إلى التفاوت فيما بين الدول العربية في مستوى دعم القطاع الخاص لهذا النوع من التدريب، فبينما يلقّى نظام التعليم التقني والتدريب المهني تعاوناً كبيراً من قبل المنظمات الخاصة ورجال الأعمال في بعض الدول، مثل البحرين والسعودية في مجال تعاون بعض شركات القطاع الصناعي مع التعليم الثانوي التقني، إلا أن مساهمات هذا القطاع لا تزال متواضعة في العديد من الدول الأخرى،

5- إشكاليات الوضع الراهن .

1- الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها السلبية على الإقتصاد العالمي برمته وزادت من ضبابية المستقبل في أسواق العمل العالمية دون استثناء سوف يكون لها نتائج سلبية متعددة على المدى القصير والمدى الطويل .

,واستجابة للتداعيات المحتملة لهذه الأزمة على أسواق العمل في البلدان العربية, **قامت منظمة العمل العربية** بجملة من النشاطات الفاعلة بهدف التخفيف من حدة هذه الأزمة وتداعياتها وذلك من خلال :

- تم تدارس مختلف الجوانب المحيطة بقضايا التشغيل ومشكلات البطالة فى المنطقة العربية من خلال عرض تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية للدورة 35 لمئتمر العمل العربى لعام 2008 بعنوان التشغيل والبطالة فى الدول العربية..التحدى والمواجهة.
- عقد طاولة مستديرة بمشاركة متخصصين في شؤون التشغيل والإقتصاد في مدينة القاهرة تمهيداً لمنتدى الدوحة الذي تناول في جانب هام منه تحديات الأزمة العالمية الحالية وتأثيرها على الواقع العربي .
- وتم التباحث حول تداعيات الازمة المالية العالمية على قضايا العمل والعمال قى الوطن العربى من خلال عرض تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية للدورة 36 لمؤتمر العمل العربى (الاردن/ابريل-تيسان 2009) حيث خصص الجزء الثانى من هذا التقرير لدراسة وتحليل الاثار السلبية للازمة العالمية على التشغيل فى الدول العربية،اضافة الى تنظيم جلسة خاصة على هامش اعمال هذه الدورة حول الازمة العالمية شارك فيها نخبة من الشخصيات العربية والاجنبية المتخصصة فى مجالات التخطيط والمالية والاقتصاد والتشغيل.
- تقديم الإقتراحات والتقارير لمنتدى الدوحة ومن ثم الى القمة العربية في الكويت الذي تمخض عنها إقرار البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية حيث تم تكليف منظمة العمل العربية بالمساهمة بتنفيذ هذا البرنامج .
- اعتمدت القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الفترة 2010 – 2020 عقداً عربيا للتشغيل واعتبرت منظمة العمل العربية والمراكز والمعاهد التابعة لها من الجهات المعنية بالعمل على تنفيذ هذا العقد العربى.

- العمل على اعداد التقرير العربي الثاني عن التشغيل و البطالة في الدول العربية للعام 2009 والقيام بالدراسات التي تخدم هذا الغرض .

كما خيمت آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أعمال مؤتمر العمل الدولي الأخير في جنيف والذي شاركت فيه 183 دولة ممثلة في الحكومات والعمال وأرباب الأعمال حيث ارتفعت الأصوات المطالبة بالتوصل إلى معاهدة عالمية للتشغيل تهدف إلى خلق فرص عمل لتحفيز الاقتصاد العالمي وسوق الائتمان.. وأشار مدير عام منظمة العمل الدولية الى ان عدد العاطلين من الشباب سيصل إلي ٥٤ مليونا مما يؤدي إلي مخاطر تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي وأن دراسات الأزمات الاقتصادية السابقة أكدت انه بعد أزمات كهذه وعندما يستعيد الاقتصاد انتعاشه فإن العمالة لا تستعيد مستوياتها السابقة إلا خلال فترة طويلة تتراوح ما بين ٤ أو ٥ سنوات.. وهو ما يهدد باستمرار الوضع الإقتصادي العالمي نتيجة هذه الأزمة العميقة في العالم لعدة سنوات قادمة.

كما أشار مدير عام منظمة العمل الدولية الى ان أزمة **الانكماش الاقتصادي ستتحول إلى أزمة انكماش اجتماعي** خاصة في العالم النامي حيث لا يوجد نظام اعانات البطالة.. وقال ان حرمان ٨٠٪ من سكان العالم من الحماية الاجتماعية يزيد من الشعور بالظلم الذي يؤدي إلي توترات اجتماعية وانعدام الاستقرار السياسي وذلك في 156 دولة.. كما أن 95 دولة تواجه خطر عدم الاستقرار.

2- واقع البطالة في البلدان العربية وأسبابها الإضافية :

في مقابلة صحفية للسيد مدير عام منظمة العمل العربية تتعلق بواقع البطالة الحالي فقد أشارالى أن "الإحصاءات التي وصلنا إليها في الحقيقة مُفْزِعَة، فحجم البطالة بالعالم العربي تعدى 14%, وكانت النسبة الغالبة فيها بين الشباب المتعلم، بينما حجمها بين الإناث وصل إلى 25%, لعدم انخراطهن في سوق العمل . هذا وسوف يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي إلى 17 مليون, وتشير إحصاءات البنك الدولي والمنظمة العربية إلى ضرورة توفير فرص عمل من 80 إلى 100 مليون فرصة، حتى العام 2025! بما يعني ضرورة توفير6 ملايين فرصة عمل سنويًّا، فيما كان يوفر العالم العربي قبل ذلك من مليونين إلى3 ملايين فرصة عمل سنويا, وهو ما يُشَكِّلُ عبئًا كبيرًا في العالم العربي. *(2)* وقد وصفت منظمة العمل العربية، في تقارير سابقة الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ "الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه "في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". الأمر الذي يجب أن يخضع للمعالجة من خلال زيادة حجم الإستثمارات ورفع معدلات النمو الإقتصادي في البلدان العربية .

تجدر الإشارة هنا إلى أن البطالة في الوطن العربي تحمل خصائص تحمل أهمية بالغة مثل :

- **إرتفاع المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل في الكثير من البلدان العربية**
- **ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل.**
- **الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب (إن توفر) وبين متطلبات العمل.**
- **ارتفاع نسبة البطالة بين الاناث .**
- **تتمثل خطورة مشكلة البطالة وضخامتها في تركزها في أوساط الشباب المتعلمين، وطالبي العمل لأول مرة . إذ سجلت الدول العربية معدل بطالة يعتبر الأعلى في العالم بالنسبة إلى شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة** إذ يشير تقرير منظمة العمل العربية لعام 2006 الى أن معدلات البطالة بين الشباب يتجاوز 25%. ويشير التقرير إلى أن معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور، إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف المعدل بين الذكور في مصر، وثلاثة أضعاف المعدل بين الذكور في سورية، وضعفي المعدل بين الذكور في الأردن، لكنها تكاد تكون متساوية بين الجنسين في البحرين والجزائر وتونس والمغرب. وترتفع معدلات البطالة بين المتعلمين في كافة الدول العربية، وهي أكثر حدة بين الإناث، حيث تتجاوز 23% في الكثير من الحالات .

الملاحظ أن هذه الاستشرافات الكمية التي تعكس خطورة المرحلة والتكهن بنتائجها وما يرتبط بها من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية دفعت منظمة العمل العربية في السنوات الأخيرة الى التركيز على اقتراح حلول لهذه المشكلة فقد تم تقديم التقرير المتعلق ب"التشغيل والبطالة في البلدان العربية ..التحديات والمواجهة " من قبل المنظمة والذي تم إقراره كبرنامج عمل متكامل من قبل مؤتمر العمل العربي في دورته الخامس والثلاثون لعام (2008) في القاهرة .

- **<u>أهم الأسباب الكامنة خلف ظاهرة البطالة لدى الشباب العربي :</u>**

هناك أسباب رئيسية أدت إلى تفاقم مشكلة بطالة الشباب في المنطقة العربية،

1- يتعلق أولها بتراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الأيدي العاملة العربية كافة مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل. فالقطاع العام يشغل حالياً ما يقرب من ثلث العاملين في المنطقة. ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم، وانخفاض الإنتاجية. ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثيرة.

2- محدودية حجم القطاع الخاص، وعدم قدرته على توفير فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة، بسبب القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار، وعدم توافر البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة .

3- مستوى جودة التعليم ونوعيته في الدول العربية، إذ تعاني هذه الدول من توجه غالبية الشبان والشابات إلى التعليم في المجالات الأكاديمية، سعياً للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالاستقرار الوظيفي، والتأمين الصحي، والمخصصات التقاعدية. ويفتقر النظام التعليمي في الكثير الدول العربية إلى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية التي تعدّ من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في أسواق العمل ما يؤدي الى تدني ارتباط مخرجات التدريب المهني باحتياجات سوق العمل نظراً لغياب التخطيط والشراكة مع قطاع الانتاج.

- الآثار الناجمة عن ظاهرة البطالة في الوطن العربي .

إن الآثار الناجمة عن البطالة باتت موضوعا يشد انتباه كل الباحثين نظراً لما تخلفه من آثار سلبية على الفرد والمجتمع بمختلف مؤسساته الاجتماعية :

1- الآثار النفسية: تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى كثير من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية **كالإكتئاب وتدني اعتبار الذات .....**

2- الآثار الأمنية والسياسية

نلاحظ أن الفئات العاطلة التي قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها قد ترفع شعار التململ والتمرد، وما قد تسببه حالة كهذه من :

- ضعف الوحدة الوطنية المبنية على العدالة الاجتماعية؛
- ضعف الشعور بالانتماء الوطني؛
- الصراعات الطبيعية؛
- تمركز الثروات في أيدي نسبة قليلة من المواطنين ,
- اضطراب البرامج السياسية وعدم التعامل والتنسيق مع البرامج الحكومية الرامية الى التطوير والتحديث.

3- الآثار الاقتصادية:

فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي من المعروف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الإنتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعا

في معدلات البطالة. وهكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة ومنذ التسعينات من القرن العشرين تلخّص في ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الإحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية.

4- الآثار الاجتماعية والثقافية :

إن عدم القدرة على تأمين متطلبات الحياة الكريمة سيما وأنها تترافق مع ظاهرة الفقر المتنامية والتي تطال أكثر من 30% من سكان العالم العربي يعيشون على أقل من دولارين يوميا لا شك بأنها سف تؤدي الى :

- عنوسة وطلاق وآثار نفسية واجتماعية مدمرة .
- حرمان ورشوة وفساد وتخريب مؤسسات المجتمع والدولة.
- ارتفاع معدل الجريمة والسرقة والقتل والاغتصاب.
- ارتفاع معدل الإعالة للإفراد العاملين.
- تأخير سن الزواج والإحجام عنه لدى الكثير من الشباب لعدم القدرة على تأمين متطلبات بناء أسرة كريمة ومتوازنة.
- التخلف العام وارتفاع نسبة الأمية لعدم القدرة على امتلاك أدوات التعلم والمعرفة، وممارسة عمل ذي قيمة اجتماعية واقتصادية.

ان البطالة تبقى من بين أبرز المعضلات الكبرى و التحديات الأساسية التي تواجه المجتمعات العربية،و لعل الجانب الأكثر قتامة في الصورة يتمثل في أن أحداً لا يتوقع حلول سهلة و سريعة و الأرقام مرشحة للتضاعف

نحن عمليا في اقتصاد أزمة..و اقتصاد الأزمة لا تنطبق عليه المعايير العادية ، قد لا يمتلك العالم العربي كثيرا في الوقت لكي ينتظر حتى يتعافى الاقتصاد برمته ويتم حل مشكلة البطالة جذريا، الأزمة تتفاقم بسرعة و الخيارات لا تبدو واسعة إذ أن ظاهرة البطالة باتت تؤرق أغلب البلدان العربية.

وفي ظل تنامي ظاهرة البطالة لابد من الإشارة الى جملة من التحديات التي تفرض نفسها على الواقع العربي والتي تشكل ضغطاً اضافياً يزيد من صعوبة المعالجة وأهم هذه التحديات :

التحدي الأول: التحدي الناتج عن الزيادة الملحوظة في معدلات زيادة السكان؛

التحدي الثاني: تنامي معدلات البطالة؛

التحدي الثالث: ضعف التأهيل والحاجة إلى نقلة إستراتيجية في تنمية الموارد البشرية إداراتها؛

التحدي الرابع: تراجع العائدات النفطية في بعض البلدان العربية؛

التحدي الخامس: تحدي الاكتفاء الغذائي المستدام؛

التحدي السادس: التحديات الاقتصادية ومنها:

- ضعف التصدير (باستثناء الدول النفطية)؛
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم البلدان العربية؛
- ضعف الاستثمار وصعوبة التحكم في الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري.

التحدي السابع: التحديات الاجتماعية ومنها:

- أزمة الرعاية الاجتماعية والتراجع عن سياسات الدعم الاجتماعي في كثير من البلدان؛
- نقص الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة .

التحدي الثامن: التحديات السياسية المتمثلة بضرورة تطوير الحياة السياسية وأجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية فضلاً عن القوانين اللازمة للتجانس مع النظام العالمي الجديد الذي يستوجب إعادة هيكلة الدولة والاقتصاد والمجتمع بما يتوافق مع الظروف الدولية الحالية.

التحدي التاسع: تعزيز الاستقلال النقابي وتفعيل دور النقابات العمالية؛

التحدي العاشر: إصلاح الإدارة وتحديثها بالتلازم مع مكافحة البيروقراطية المتفشية.

ومن الضروري أن نعلم بأن التصدي لهذه التحديات هو من المهام الأساسية التي يفترض أن تعمل الحكومات العربية على معالجتها على التوازي في سبيل التنمية والتطوير ضمن ظروف متغيرة على الدوام .

6- اجراءات في اتجاه الحل.

إن الموارد البشرية المتعلمة والمؤهلة تمثل الثروة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات، ومن هنا تتسابق دول العالم على الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية ولا شك بأن الرهان الأساسي في هذا الإستثمار يتعلق بشريحة الشباب وبخاصة الشباب المنتج الذي يفترض أن يحمل راية القيادة نحوالتطوير والتقدم لوطنه ضمن مستجدات مليئة بالتحديات والعقبات .**لاشك بأن السلاح الأكثر مضياً في هذا الإتجاه هو إمتلاك ناصية التعليم والتدريب والتأهيل بما يلائم متطلبات العصر الراهن بما فيه من أزمات وظروف مستجدة .** فالتعليم هو الذي يسهم في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، وهو يمثل الركيزة الأساسية في خلق قوة عمل مدربة تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل. وبناء على هذه الحقيقة فقد أخذ العالم يعمل في هذا الإتجاه بكثير من الأهمية والإصرار واضعاً مجموعة من الأجندات لخدمة هذا الغرض .

1- الأجندة الدولية للتشغيل

صدرت عن لجنة التشغيل والسياسة الاجتماعية في منظمة العمل الدولية في مارس 2003، على خلفية أن التشغيل يمثل ركيزة أساسية في الحرب ضد الفقر والاستبعاد الاجتماعي الأجندة المكونة من 10 عناصر أساسية أهمها :

- تنمية التجارة والاستثمار لتوفير التشغيل المنتج وتمكين البلدان النامية من النفاذ إلى الأسواق.
- تنمية التطور التكنولوجي من أجل إنتاجية أعلى وخلق وظائف ومستوى معيشي أفضل.
- الارتقاء بالتنمية المستدامة من أجل مستوى معيشي أفضل .
- سياسات اقتصاد كلي بإتجاه تنموي وتشغيلي .
- العمل اللائق في القطاع الخاص.
- سياسات سوق عمل نشطة للتشغيل والمساواة وخفض مستوى الفقر .
- الحماية الاجتماعية والأمان الوظيفي والصحي.

وفي المنتدى العربى للتنمية والتشغيل عام 2008 تقدمت منظمة العمل الدولية بورقة عمل للمنتدى تضمنت الإشارة الى عناوين رئيسية تهدف لضرورة العمل على :

- النمو والتشغيل والعمل اللائق في المنطقة العربية .
- خلق فرص وإمكانيات عمل للشباب والشابات في المنطقة العربية .

- ربط المهارات المكتسبة بحاجات السوق ورفع الكفاءة الإنتاجية للعمل .
- الإستمرار في العمل على دعم رواد الأعمل المبدعين ودعم المشروعات الصغيرة لخلق فرص عمل جديدة .
- وضع سياسات عمل فعالة لعدالة الفرص المتاحة والرقابة الفعالة على سوق العمل في المنطقة العربية .

2-الأجندة العربية للتشغيل:

- سياسات عامة :

لقد تم تصنيف الآليات الداعمة لتشغيل العاطلين عن العمل والمرتبطة بالسياسات النشطة في الدول العربية في ثلاثة أجزاء تتضمن الآليات الداعمة لكل من العرض والطلب على العمالة :

- تهدف مداخلات جانب العرض إلى زيادة عرض العمالة كمّاً ونوعاً، وتتضمن بشكل رئيسي برامج التدريب والتعليم .
- مداخلات جانب الطلب وتهدف إلى تحفيز الطلب على العمالة، وتسهيل توليد الوظائف، وتتضمن دعم الأجور والوظائف ، والأشغال العامة ، والتشغيل لحساب العامل، و تأسيس المشاريع الصغيرة.....
- برامج التنسيق بين العرض والطلب على عدة مؤسسات وآليات، مثل مكاتب التوظيف والمساعدة في البحث عن العمل .

- قرارات للتنفيذ:

لقد إتضحت رؤيا أصحاب القرار في الشأن الإقتصادي في البلدان العربية بشكل جلي من خلال **اعلان الدوحة حول التنمية والتشغيل** حيث قُدم من قبل المجتمعين فى المنتدى العربى للتنمية والتشغيل في الدوحة الى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت ومما تضمنه الإعلان في هذا الشأن ما يلي :

- تبني اهداف كمية يتم التخطيط والتعاون لتحقيقها قبل عام 2020 وتمثل التزاما تضامنيا على القادة العرب والحكومات العربية . ومن هذه الاهداف :

- ❖ اعتماد الفترة 2010-2020 عقدا عربيا للتشغيل .
- ❖ تخفيض معدلات البطالة فى جميع البلدان العربية بمقدار النصف .

- ❖ تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد الى النصف
- ❖ زيادة الاعتماد على العمالة العربية المتنقلة بين البلدان العربية .
- ❖ رفع معدل النموفي الانتاجية بنسبة 10% خلال الفترة فى كل البلدان العربية وتوفير بيئة عمل مناسبة تحفز على رفع الانتاجية وفق المعايير الدولية .

- **القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، 19 – 2009/1/20)**

صدر عن القمة العربية برنامج العمل والذي نص فيما يتعلق بالتنمية البشرية على :

- تنمية القدرات البشرية من خلال:

- بناء مجتمع عالي الإنتاجية بما في ذلك تمكين المرأة، قادر على تحقيق الرخاء للمواطنين، والمنافسة على المستوى الدولي، متسلح بالعلم والتقنية الحديثة.
- النهوض بالمهارات الإدارية والمهنية للعاملين على المستويين الحكومي والأهلي، ورفع القدرات العربية في مجال التخطيط الإستراتيجي، واكتساب القدرة التنافسية محلياً وعربياً ودولياً لمنشآتهم.
- تطوير إدارة المنشآت العربية وفقاً لأحدث الأساليب العلمية.

- التعليم والبحث العلمي من خلال :

- وضع تطوير التربية والتعليم على رأس أولويات الدول العربية.
- تنفيذ "خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وآليات تنفيذها" التي اعتمدتها قمة دمشق 2008.
- تكثيف الجهود من أجل القضاء على الأمية في الوطن العربي.
- الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية المستدامة وسوق العمل .
- التنسيق بين البلدان العربية من أجل تسهيل الاعتراف بالمؤهلات العلمية.
- توطين المعرفة والتقنيات الحديثة.
- بناء مجتمع المعرفة، وتطوير الطاقات البشرية القادرة على المنافسة العالمية.
- اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هجرة العقول.

- الشـــــباب وتعزيز دورهم من خلال :

- تمكين الشباب العربي وضمان مشاركته الفاعلة في عملية التنمية بمختلف مجالاتها،

وتشجيع روح المبادرة لديه.

- تنمية قدرات الشباب بشكل متكامل وإيلاء رعايتهم صحياً ومعنوياً باهتمام كبير وعلى وجه خاص زيادة الوعي لديهم بمخاطر التدخين والمخدرات.
- بناء قاعدة معلومات لرصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للشباب العربي.

واستجابة لمواجهة التحديات التى تتعرض لها المنطقة العربية وفى مقدمتها الفقر والبطالة وتدنى مستوى المعيشة جاء قرار القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، 19 – 2009/1/20) **بتكليف منظمة العمل العربية** بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه، إضافة إلى اعتماد الفترة (2010 – 2020) **عقداً عربيا للتشغيل** يهدف إلى حث الأقطار العربية على إعطاء أولوية متقدمة فى سياسات التنمية لدعم التشغيل المجزى والمنتج، وإيجاد فرص عمل للباحثين عنه، والحد من البطالة، وتحسين ظروف عمل وحياة المشتغلين، مع دعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع سوق العمل ، وتقليص الفقر ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربى، ولمؤسسات العمل بشكل عام.

وفي خطوة بإتجاه التنفيذ العملي لعقد التشغيل فقد تم تحديد الأدوار ووضع مجموعة من الخطوات والإجراءات على مستويات عدة كإطار عملي يوضح المهام المختلفة للجهات المعنية بتنفيذ العقد العربي للتشغيل وفي مقدمها منظمة العمل العربية والمراكز والمعاهد التابعة لها .

3- أجندة منظمة العمل العربية :

يتضح مما تقدم الدورالمحوري المنوط بمنظمة العمل العربية ومسؤليتها في تنفيذ **العقد العربي للتشغيل** وخلق ثقافة الجودة ورفع مستوى إنتاجية العمل عن طريق القيام بالمهام التالية :

- إعداد نموذج لمؤشرات قياس الأداء يتم استخدامها فى عملية تقدير مدى التقدم المحرز فى اتجاه تحقيق أهداف العقد وفقاً للبرنامج الزمنى لخطط عمل الدول العربية على أن يتم اعتماد سنة 2009 سنة قياس مرجعية.
- تكثيف الأنشطة الإعلامية للتعريف بالعقد العربى للتشغيل وأبعاده المختلفة ونشر ثقافة العمل المهنى والعمل الحر وذلك على أوسع نطاق ممكن.

- ترويج مكونات العقد العربى للتشغيل لدى مؤسسات وجهات التمويل العربية والإقليمية والدولية .
- السعى للحصول على التمويل الازم لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة فى الدول العربية .
- إجراء الدراسات والبحوث فى مختلف المجالات المحيطة بقضايا الفقر والنهوض بالتشغيل فى الدول العربية .
- تجميع وتعميم الاستفادة فيما بين الدول العربية من التجارب والخبرات الرائدة على المستويين العربى والدولى فى مجالات مكافحة الفقر ومعالجة مشكلات البطالة.
- تشكيل لجنة استشارية لمتابعة فعاليات العقد العربى للتشغيل وكذلك النتائج والتوصيات والقرارات الصادرة عن الأجهزة الدستورية للمنظمة ومختلف الأنشطة التى يتم تنفيذها للنهوض بالتشغيل وتطوير منظومة التدريب التقنى والمهنى وتضييق الفجوة بين مخرجات التعليم الفنى والتدريب التقنى والمهنى واحتياجات سوق العمل. وتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول العربية فى هذه الميادين .
- تشجيع ودعم التنسيق والتعاون الثنائى وشبه الجماعى بين الدول العربية فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل والعمال.
- تكثيف الأنشطة الداعمة للارتقاء بالحوار الاجتماعى وتفعيل المعايير العربية والمواثيق والإعلانات العربية المتعلقة بقضايا التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية وانتقال الأشخاص ورجال الأعمال والمستثمرين والعمالة العربية داخل الوطن العربى.
- العمل على إيجاد الآليات المناسبة لتطوير منظومة التدريب التقنى والمهنى وفقا لاحتياجات سوق العمل مثال الإستراتيجية العربية للتدريب المهنى والتقنى، الرابطة العربية للمعنيين بالتدريب التقنى والمهنى ، تطوير مراكز عربية لتأهيل وإعداد المدربين وغير ذلك.

في نهاية المطاف لابد من التساؤل "كيف يمكن للشباب العربي أن ينطلق ليصنع مستقبل ذاته ومستقبل أمته ؟ " هل تكفي الإجراءات المتخذه لإيجاد الحلول المناسبة لظروف ومتطلبات الأزمة الراهنة والتي ربما أكثر من يعاني منها هم الشباب ؟

ربما تكون الإجابة الأولية في ضرورة تعاون كل من الحكومات والقطاع الخاص ليصار الى بناء وطن ينتمي اليه الجميع ويفخر به الجميع . وفي الواقع لا بد من اجراءات علمية وعملية يمكن أن تكون الإقتراحات التالية أمثلة عليها .

7- المقترحات والتوصيات .

أولاً : دور الحكومات :

1. التسريع في إنجاز المشاريع العربية المشتركة (السوق العربية المشتركة – التجارة البينية – الإستثمارات المشتركة .....)
2. تعزيز مكانة العمل النقابي ليساهم في بناء القدرات بالطريقة التي تخدم الوطن والإنسان .
3. مباركة ودعم جهود القطاع الخاص العربي في :
   - ❖ تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية وتنفيذ مشروعات عربية مشتركة.
   - ❖ متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمم العربية .
   - ❖ السعي نحو تنظيم السكن العشوائي الذي يخلو من كل مقومات الأمن والسلامة، ويعتبر من أكثر العوامل تشجيعاً لانتشار في القطاع غير المنظم .
   - ❖ توفير مصادر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن حزمة من التسهيلات الائتمانية وأساليب تسديد ملائمة لأعمال كهذه بفائدة مخفضة.
   - ❖ تسهيل الإجراءات البيروقراطية التي تعتبر عائقاً أمام الفكر الريادي .
4. تأهيل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تعزيز فكر العمل الحر والتوعية وتحفيز الشباب على العمل التشاركي .
5. تتحرك بعض الدول العربية لإصلاح التعليم بخطط علمية واقعية،كما يتم توفير التمويل اللازم لهذا التحول ، ويجري تنفيذها بشكل جيد إلا أننا عندما ننظر الى الدول العربية عامتاً فإننا نصطدم بمرارة الواقع والنتائج خاصة إذا ما نظرنا لنماذج التعليم وفق معايير جودة التعليم المتعارف عليها دولياً **وعليه فلا بد من مواصلة إصلاح**

المناهج التعليمية والتأهيلية والعمل على إصلاحها حيث لم تعد تتناسب البتة في كثير من الدول العربية مع متطلبات أسواق العمل وما يتضمنه ذلك من مهارات بشرية تحتاجها التكنولوجة المتطورة والتي أصبحت دون أدنى شك في ظل العولمة الأساس لأي تطور بعيد المدى . وفي هذا السبيل لابد من الإشارة الى :

- إن أي إصلاح حقيقي في مجال التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة منه إلا إذا جاء كجزء من عملية إصلاحية شاملة تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية،
- لا يمكن إنجاز تقدم حقيقي في تطوير التربية والتعليم العالي في الدول العربية، إلا إذا تم النظر إلى التعليم كمنظومة متكاملة الحلقات تبدأ من رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية.
- من المؤكد أنه لا يمكن إنجاز تقدم حقيقي في إصلاح التعليم في الوطن العربي دون النظر إلى مختلف عناصر العملية التعليمية في كل مرحلة من المراحل، وهى تتمثل في: المناهج الدراسية، والمدرسين الذين يقدمون هذه المناهج للتلاميذ، وأساليب التدريس، ووسائل التقويم، والمرافق والمؤسسات التعليمية من مدارس وفصول ومعامل وملاعب وغرف للفن والموسيقى وخلافه، والتقنيات الحديثة ذات الصلة بالعملية التعليمية.
- إن إصلاح التعليم يتطلب زيادة نصيبه في الميزانية العامة للدولة على نحو يلبي أعباء ومطالب عملية الإصلاح، شريطة أن تكون هناك خطط عملية ومدروسة وواقعية لإنجاز هذا الهدف، ، إلا أن مسؤولية الارتقاء بالتعليم تظل مسؤولية الدولة في المقام الأول.
- من المؤكد أن غلبة الطابع البيروقراطي على عمل وزارات التربية والتعليم العالي وما يتبعها من مناطق وإدارات تعليمية في عديد من الدول العربية إنما يمثل سبباً جوهرياً لعرقلة عملية الإصلاح.
- إن دولاً عربية عديدة تعاني في الوقت الراهن من فوضى التعليم الخاص، ومع التسليم بأهمية هذا التعليم ودوره، إلا أنه من المهم أن يتم تحقيق التكامل بين التعليم العام والتعليم الخاص، وتحقق إشراف الدولة على العملية التعليمية بشقيها الحكومي والخاص.

- إن عملية إصلاح التربية والتعليم العالي في عديد من الدول العربية تدور في حلقة مفرغة، فخريجو الكليات الذين يعملون مدرسين للمرحلة الابتدائية والثانوية بعد التخرج غالباً ما يكونون غير مؤهلين لممارسة هذا العمل،
- قضية البحث العلمي في الدول العربية قضية معقدة تتضمن عناصر عديدة منها: الخطط والسياسات البحثية ، ومؤسسات البحث العلمي ومدى التنسيق فيما بينها، والباحثون المشتغلون بالبحث العلمي، وتمويل البحث العلمي، والنشر العلمي والحماية الفكرية ، وأخلاقيات البحث العلمي، وطبيعة العلاقة بين المؤسسات البحثية من ناحية وأجهزة صنع القرارات من ناحية أخرى .

وخلاصة القول: إنه إذا كان اهتمام القادة العرب بتطوير التعليم يمثل مرجعية سياسية مهمة بهذا الخصوص، فإن هناك الكثير الذي يتعين عمله من أجل تحقيق هذا الهدف وتحويله إلى واقع ملموس. وهذه مسؤولية مختلف الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات القائمة على شؤون التعليم في الوطن العربي.

- ترى ألا يمكن أن يكون هذا الأمر أحد أكبر التحديات التي تواجه العرب في القرن الواحد والعشرين؟

ثانياً : أدوار مشتركة بين الحكومات وبين القطاع الخاص :

1- الحاجة تقتضي في المقام الأول الى **خلق فرص عمل جديدة** لتوليد الطلب على العمالة عن طريق , ربما , التوسع الأفقي والتكامل العمودي في (القطاع العام والخاص) بهدف زيادة إمكانية استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل.

2- **إعداد وتأهيل الإداريين المبدعين** من الشباب القادرين على التعامل مع الأزمات وضرورة دعمهم . اننا نفتقد لهؤلاء.

3- **مهام التدريب:**

- إنشاء مراكز لتدريب الشباب الناشئ وخاصة في بعض فطاعات الإنتاج التي تحتاج الى مهارات خاصة ومتميزة لخدمة الإنتاج التخصصي في بعض الصناعات وذلك لزيادة الطاقة الإنتاجية وتلبية حاجات هذه القطاعات .

- تطوير برامج تدريب ملائمة للعاملين في القطاع غير المنظم ليصار الى دمج هؤلاء في سوق العمل الرسمي .

- الدعم المخطط في تنمية الموارد البشرية وتنفيذ برامج متخصصة.
- استمرارية التدريب على كل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا.
- إنشاء حاضنات الأعمال بأشكال مختلفة و المناطق الصناعية والحرفية التي تشكل البنى الأساسية لنشاط الأعمال الصغيرة وتسهيل الربط فيما بينها.
- تطوير برامج تدريب تلائم خصائص سوق العمل المحلي ومتطلباته.

4- تشجيع العمل التشاركي وانشاء ما يسمى ب(**العناقيد الصناعية**) بهف إدماج المشاريع الصغيرة مع المشاريع الكبيرة ضمن الهيكلية الإقتصادية كما هو الحال في معظم الدول المتطورة صناعياً.

8- خاتمة.

إن الموارد البشرية المتعلمة والمؤهلة تمثل الثروة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات، ومن هنا تتسابق دول العالم على الاستثمار في العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب والتأهيل والرعاية الصحية ولا شك بأن الرهان الأساسي في هذا الإستثمار يتعلق بشريحة الشباب وبخاصة الشباب المنتج الذي يفترض أن يحمل راية القيادة نحوالتطوير والتقدم لوطنه ضمن مستجدات مليئة بالتحديات والعقبات .**لاشك بأن السلاح الأكثر مضياً في هذا الإتجاه هو إمتلاك**

ناصية التعليم والتدريب والتأهيل بما يلائم متطلبات العصر الراهن بما فيه من أزمات وظروف مستجدة . إن التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وتطوير مناخ الاستثمار وتحسين البنية التحتية والاهتمام بإصلاح التشريعات والأنظمة وتمتين الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم التمويل والحماية الفكرية والإبداع والتعرف إلى آراء الناس تشكل الأساس الذي تبنى عليه الآمال بالمستقبل الواعد للجميع .

يبقى على الشباب العربي مسؤولية تاريخية في النهضة بمقدرات مجتمعاتهم والعمل على تنميتها وتطويرها بما يمتلكون من قدرات ومهارات علمية وعملية لقيادة مجتمعاتهم نحو مصافي الأمم والبناء على تراث زوَد العالم في مرحلة ما من مراحل تاريخه بالكثير الكثير من علومه وتراثه .

++

9- قائمة المراجع .

1) إعلان الكويت- الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي - الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية دولة الكويت – 20 يناير/ كانون الثاني 2009
2) مدير منظمة العمل العربية - مقابلة صحفية حول أحوال العمالة العربية الاثنين 16/ فبراير 2009
3) منظمة العمل العربية، "الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية"2007.
4) منظمة العمل العربية - مسودة إستراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني- أيار 2009
5) د. غازي الشبيكات- التشغيل والبطالة في الوطن العربي- 2007
6) د- علي حمدي- العولمة واقتصاد المعرفة- تشرين الثاني 2007

7) عبد الرؤوف القايدي- نماذج ناجحة في تنمية الموارد البشرية- المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية/ البحرين / 5 / 2008

8) د- بيان هاني حرب - تحليل الدور المتغير للحكومة والقطاع الخاص في التشغيل / تشرين ثاني/2007 / المغرب .

9) د.محمد عبد الشفيع عيسى- استراتيجيات وسياسات التشغيل في الأقطار العربية/ نيسان 2008

10) أحمد مصطفى- تنمية الموارد البشرية والتشغيل- تشرين ثاني 2007

11) تقرير التنمية البشرية- 2005

12) الألكسو : تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي 1990-2003

13) التقرير الإقتصادي العربي الموحد – 2008

14) تقرير التنمية البشرية لعامى 2008/2007

15) تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية - مؤتمر العمل العربى - الدورة الخامسة والثلاثون/ آذار 2008 .

16) http://hdr.undp.org/en/media/HDR_20072008_AR_complete.pdf.

17) http://www.amf.org.ae/pages/page.aspx?type=8&id=451&ForceLanguage=Ar

18) www.escwa.un.org/arabic.

19) ILO - Technical theme papers - contribution to the Arab Forum on Development and Employment- November 2008.